الفساد والقانون الجنائي الدولي
(صفقات التسلح والعقود العسكرية والفساد)

الأستاذ الدكتور/ هادي شلوف
أستاذ قانون مميز
كلية القانون الكويتية العالمية

ملخص:

منطلقاً من دراسة عملية ووفقاً لوثائق وقضايا جنائية تتعلق بحجم الفساد في تجارة السلاح الدولية، يركز هذا البحث على عدة قضايا مهمة عرضت على القضاء الجنائي لبعض الدول، ونتعرض في هذا البحث أيضاً إلى علاقة الفساد بتجارة السلاح التي هي بدورها تعد انتهاكاً لقواعد القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان .

ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني لكلية الحقوق جامعة الكويت

إذا كان مصطلح الفساد أي Corruption هو تعبير لحالة تناهض الصلاح أو احترم القانون في المسائل المالية والإدارية، وهو أيضاً وببساطة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية بشكل متزايد خصوصاً في صفقات العقود العسكرية وغيرها من العقود التجارية، ومن ثم فإن الفساد يهدد التنمية والكرامة الإنسانية والأمن العالمي، وهو بهذا يشكل آفة خطيرة استشرى لهيبها، وانتشر داؤها في العالم أجمع وخصوصاً في بلدان العالم الثالث مثل انتشار النار في الهشيم، وتفشَّى سرطانها في أعصاب الحياة المجتمعية؛ فَشَلَّ وخرَّب أركان النهوض والتنمية، فساهم في تراجعها وتقهقرها في سلم مؤشر التنمية البشرية، فأضحت دول العالم الثالث في ذيل القائمة؛ سواء على مستوى الاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو الإدارة... وأما القضاء الذي يفترض فيه أن يكون أداة لمحاربة الفساد فقد وقف هو الآخر عاجزاً عن مكافحة الفساد، بل تحول في بعض الدول إلى عنصر من عناصر الفساد.

في هذه الدراسة سوف نتعرض إلى الفساد والقانون الجنائي الدولي، ولكن قبل ذلك علينا النظر إلى موقف القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، ولعل أهم ما يمكن استعراضه هو ما قام به الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي في اتفاقيته في القانون

الجنائي والفساد الموقعة في ٢٧ يناير ١٩٩٩ التي تم تكريسها في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣ لدول البحر الأبيض المتوسط من خلال برنامج تعزيز الإصلاح في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط [١] أخذت في الاعتبار برنامج العمل الخاص بمكافحة الفساد الذي اعتمدته لجنة وزراء مجلس الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ١٩٩٦، وجاءت هذه التوصيات بناء على ما تم الاتفاق عليه بالعاصمة المالطية في المؤتمر التاسع عشر لوزراء العدل لدول الاتحاد الأوروبي، وهو مؤتمر دولي عام يهدف إلى العمل من خلال الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي في مكافحة الفساد، حيث نصت هذه الاتفاقية الأوروبية في المادة ٩١ على العقوبات والتدابير – الواجب اتباعها من الأعضاء (بالنظر إلى خطورة الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، تقرر كل دولة طرف، فيما يتعلق بالأفعال المجرمة بموجب المواد من ٧ إلى ٩١ ، عقوبات وتدابير فعالة ومتناسبة ورادعة تشمل، في حالة الجرائم التي يرتكبها أشخاص طبيعيون، عقوبات سالبة للحرية، ويمكن أن تؤدي إلى تسليم مرتكبيها).

ولا شك أن الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد وضعت التزامات صريحة، وألزمت الأطراف بإقرار تشريعات جنائية متروك للدول الأطراف الالتزام بها، وهنا تعد مسألة التجريم أساسية لمحاربة الفساد، ثم تحرك المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، ووقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ [٢] أي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٨ – ٤ والمؤرخ بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣، حيث تعرضت هذه الاتفاقية الدولية ولأول مرة إلى ما يسمى بالتجريم الدولي، حيث نصت المادة السابعة عشرة إلى اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل أو بآخر من قبل موظف عمومي، حيث نصت صراحة على أن تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام موظف عمومي عمداً لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه، أو تسريبها بشكل آخر.

---

(١) اتفاقية الاتحاد الأوروبي بخصوص القانون الجنائي والفساد، أو ما يسمى اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم ٣٧١ (اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد، ٩٩,١,١٢٢٢سَلسلة المعاهدات الأوروبية – رَقم١٩١)
https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016806d86ce.

(٢) https://www.unodc.org/res/ji/import/international_standards/united_nations_convention_against_corruption/uncac_arabic.pdf.

إذن المجتمع الدولي عامة أدرك خطورة الفساد، ومن ثم قام ولأول مرة بالتجريم الدولي للفساد، بل إن المادة الثامنة عشرة من نفس الاتفاقية[٣] قامت أيضاً بتجريم المتاجرة بالنفوذ، حيث نصت هذه المادة صراحة على التزام الدول بتجريم ذلك، حيث نصت: (تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية عندما ترتكب عمداً:

وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر.

قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أوالمفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة).

المادة التاسعة عشرة هي الأخرى حاولت أن تضع كل من استغل وظيفته للحصول على مزايا أو غيرها حيث تنص المادة صراحة على إساءة استغلال الوظائف، حيث تنص: (تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى كي تجرم تعمد موظف عمومي إساءة استغلال وظائفه أو موقعه، أي قيام أو عدم قيامه بفعل ما لدى الاضطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر مما يشكل انتهاكاً للقوانين).

المشتريات العسكرية والفساد:

تعاني دول العالم الثالث من مشكلة الفساد المتعلق بالعقود الخاصة بالتسلح[٤] والتي هي في واقع الأمر تشكل أكبر مصدر للفساد، وهذه الاتفاقية الدولية لتجريم

(٣) Convention des Nations Uniescontre la corruption - United Nations ...اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
https://www.unodc.org/.../international...convention...corruption/uncac_ french.pdf
See also ، Wouters، Jan and Ryngaert، Cedric and Cloots، Ann Sofie، The Fight Against Corruption in International Law (July 2012). Leuven Centre for Global Governance Studies Working Paper No. 94. Available atSSRN: https://ssrn.com/abstract=2274775 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2274775.

(٤) http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/285963.stm.

الفساد تنص صراحة في المادة التاسعة منها وبالتخصيص على المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية وتجريم الفساد بهذه العقود، حيث تنص هذه المادة في الفقرة ١- على أن: «تقوم كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بالخطوات اللازمة لإنشاء نظم شراء مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس، وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات، وتتسم ضمن جملة أمور بفعاليتها في منع الفساد، وتتناول هذه النظم التي تراعي تطبيقها قيماً مناسبة .

ومما لا شك فيه أن عقود المشتريات العسكرية تمثل أكبر شريحة في التجارة العالمية التي تحتوي على نسبة عالية من الفساد يتمثل في العمولات للموظفين العموميين الذين يمثلون الدول في إجراء هذه الاتفاقيات.

كما أن التنافس الدولي في تجارة الأسلحة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسية الدولية لهذه التجارة وما تدره من أرباح وفوائد للدول المصنعة والموردة للأسلحة[٥] ووفقاً للدراسة التي قام بها أندرو فينستاين عن تجارة السلاح عام ٢٠١٤، فقط تجاوزات ١٧٧٠ مليار دولار، وهي في زيادة مستمرة إلى ٥ في المائة لكل عام، وهذه التجارة أصبحت مصدراً أساسياً للدول المصنعة، وأيضاً أصبحت مصدر فساد للدول المشترية أو الدول المستوردة [٦].

(٥) https://www.wri-irg.org/fr/story/2015/le-commerce-de-larmement-et-la-corruption
Andrew Feinstein Le commerce de l'armement et la corruption- Les dépenses militaires mondiales sont estimées à 1 770 milliards de dollars en 2014، ce qui représente plus de 250 $/jour/personne. C'est en baisse de 0،4 % par rapport à l'année précédente et correspond à 2،3 % du PIB. En Asie et Océanie، ces dépense sont augmenté de 5 % en 2014 (soit 62 % sur les dix années précédentes، atteignant 439 milliards de dollars). La Chine parvient à la deuxième place dans le monde، seulement dépassée par les États-Unis qui pèsent presque la moitié des dépenses militaires mondiales. La Corée du Sud se classe 10e، en ayant accrusses dépenses de 2،6 % par rapport à 2013. Le Japon est 9e..Même pendant la crise financière mondiale de 2007 à 2012، le commerce des armes a cru de 24 %. La Grèces' est probablement fait avoir، vu son gouffre fiscal، par 2 milliards de dollars de contrats corrompus avec l'Allemagne.

(٦) https://www.wri-irg.org/fr/story/2015/le-commerce-de-larmement-et-la-corruption Andrew Feinstein، op.cit
Feinstein، op.cit - Pourquoi le commerce des armes est-il un tel terrain pour la corruption?
Rober prouve que le commerce des armes est hautement branché sur la corruption. La structure même de ce trafic explique la prédominance et la nature corrompue qui le caractérise. Les contrats valent de gros montants، sont décidés par un =

خصص أندرو فينستاين أكبر قدر من دراسته لبيان الفساد في المشتريات العسكرية أو التسلح العسكري، موضحاً بأنه أكبر عمليات قرصنة ونهب للمال العام، وهو يشكل أكبر أرضية للفساد في العالم، وأن تجارة السلاح تعتبر أكبر مستنقع للفساد من أية تجارة أخرى على الإطلاق ؛ ووفقاً لهذه الدراسة فإن من يقومون بهذا الفساد هم في أغلب الأحوال سياسيون ورجال أعمال لهم علاقة مع السياسيين، ومن ثم تورط الدول أجمعها في الفساد سواء أكانت مصنعة أم مستوردة.

الاتفاقية الدولية في المادة ٢١ نصت صراحة على الرشوة في القطاع الخاص، ونحن هنا نتعرض للشركات الخاصة التي تصنع الأسلحة بجميع أنواعها من طائرات إلى دبابات إلى أسلحة خفيفة أو متوسطة أو ثقيلة، هذه الشركات الخاصة هي التي عادة ما تقوم بتقديم الرشاوى إلى السياسيين الذين يمثلون بلدانهم في عملية الشراء وتوقيع العقود لشراء الأسلحة.

= très petit nombre de personnes abritées par une sécurité nationale imposant le voile du secret; autant de conditions parfaites pour une corruption effrénée. Les conséquences de cela et les efforts pour la dissimuler، incluent l'érosion des institutions démocratiques et les règles de la loi pour les pays acheteurs ou vendeurs، accroissent l'instabilité dans des États fragiles، les coûts massifs d'opportunités en lien avec le développement socio-économique et parfois minent la sécurité nationale elle-même que ce commerce est censé renforcer.

(٢) Andrew Feinstein، op.cit; Ceux qui sont impliqués dans ce commerce exercent une énorme influence politique à travers le phénomène du renvoi d'ascenseur : c'est le jeu des chaises musicales entre les postes au gouvernement، en politique، dans l'armée، les officines de renseignement et les entreprises liées à la défense. Les conséquences en sont une distorsion de la pratique politique – pas seulement dans la prédominance de la fabrication de guerre sur la diplomatie، mais aussi dans les décisions de politique étrangère et économique. Une dimension cruciale de ces arrangements se trouve dans le lien entre les entreprises de défense، les marchands d'armes et les partis politiques : le commerce de l'armement joue un rôle clef dans le financement des partis politiques. Ces élites de la sécurité nationale manipulent un pouvoir exorbitant tout en s'enrichissant eux-mêmes et elles opèrent dans une sorte d'univers légal par allèle، comme elles font rarement face aux conséquences juridiques de leurs actions souvent illégales. Par exemple، sur les 502 violations des embargos de l'ONU sur les armes que nous avons enregistrées، deux ont abouti à des poursuites judiciaires et une seule à une condamnation.
Andrew Feinsteinest l'auteur de « La face cachée du monde : à l'intérieur du commerce mondial des armes ».Un film tiré de son livre sera disponible début 2016.
Ancien membre du parlement d'Afrique du Sud (de l'ANC) il est actuellement à Londres، le directeur exécutif de «L'observatoire anglais de la corruption» (Corruption Watch UK).

لذلك نصت هذه المادة أي المادة ٢١ من الاتفاقية على أن: «تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً أثناء مزاولة أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية:

- وعد أي شخص يدير كياناً للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأي صفة بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما مما يشكل إخلالاً بواجباته.
- التماس أي شخص يدير كياناً للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأي صفة أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما مما يشكل إخلالاً بواجباته.

إذن هنا يمكننا القول إن هذا التجريم يشمل كل الشركات الخاصة والعامة التي هي مصنعة للأسلحة أو مصدرة لها والتي عادة ما تقوم بتوقيع الصفقات التي يمتزج فيها الفساد والرشوة.

المشتريات العسكرية وحقوق الإنسان:

لقد رأينا أن المشتريات العسكرية هي مستنقع للفساد، وأن غالبية من يقوم بصفقات التسلح هي دول، وسياسيوها هم من يتولون نيابة وباسم دولهم إجراء هذه العقود التي تجلب عليهم المليارات من الدولارات، ومن هنا نرى أن هذه التجارة تسلب الدول الفقيرة حقها في التنمية والتطور.

الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت بتاريخ ٢ إبريل ٢٠١٣ اتفاقية دولية لتجارة الأسلحة مع إباحة بعضها وتحريم بعضها الآخر، وعدم السماح بالتجارة السرية للأسلحة، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤ (٧).

هذه الاتفاقية في المادة ٧ فقرة ١ وضعت شروطاً أساسية لاحترام حقوق الإنسان

(٧) Ahmed El Morabety – Traité sur le Commerce des Armes، droits de l'Homme et droit international humanitaire L'objectif majeur du Traité sur le Commerce des Armes (TCA)، adopté par l'Assemblée Générale des Nations Unies le 2 avril 2013 et entré en vigueur le 24 décembre 2014، est d'établir des normes communes les plus strictes possibles aux fins de réguler le commerce licite d'armes classiques، d'une part، et de lutter contre le commerce illicite en ce domaine، de l'autre. Le TCA instaure un régime de contrôle international dont l'un des piliers est l'interdiction =

ومراقبة بيع الأسلحة، وعدم المساس بحقوق الإنسان بما فيها حقه في الحياة و حقه في عدم التمييز(٨).

إلا إن النزاعات بين السماسرة والمرتزقة في تجارة السلاح أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان وبشكل كبير من خلال بيع السلاح وبصفقات سرية، هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك أيضاً بيع البشر في مهنة القتل والحروب، وبالرغم من أنه أمر ليس بغريب أو جديد، فقد كانت الدول الأوروبية سباقة في استخدام المرتزقة لانتهاكات حقوق الإنسان، بل أنها أشرفت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الانقلابات العسكرية والنزاعات والحروب الأهلية في كثير من دول العالم الثالث .

انتهاكات حقوق الإنسان شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بحجم الإنفاق العسكري غير المسبوق، حيث إن التقديرات الحديثة بوجود مئات من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل في أكثر من ٥٠ بلداً تتحصل على مكاسب تبلغ ١٠٠ بليون أو مليار دولار أمريكي تقريباً في إطار مساعدات وعمل مباشر داخل هذه الدول، وعلى سبيل المثال أنفقت بريطانيا وحدها ١٧٩ مليون جنيه إسترليني على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العراق ، و١٤٦ مليون جنيه إسترليني في أفغانستان دون اكتراث بمسألة حقوق الإنسان.

المشتريات العسكرية والقانون الدولي الإنساني:

الاتفاقية الدولية لتجارة الأسلحة والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حاولت أيضاً أن تنتبه إلى تجارة الأسلحة وضررها على القانون الدولي الإنساني

= de tout transfertd'armeslorsqu'ilapparaîtclairementquecesarmespourraientservir à commettre des violations graves du Droit international des droits de l'Homme et/ou du Droit international humanitaire. Mis en œuvre de manière rigoureuse et efficace، ce traité devrait contribuer rendre plus transparentes les transactions licites، mais sur tout à réduire les flux illicites d'armes qui contribuent à de nombreuses violations des droits de l'Homme et plus généralement à la violence armée، et ainsi à "réduire la souffrance de l'humanité" http://resmilitaris.net/ressources/10254/70/res_militaris_article_morabety_trait__sur_le_commerce_des_armes.pdf.

(٨) ils affirment encore que "la paix et la sécurité، le développement et les droits de l'Hommes ont interdépendants et se renforcent mutuellement". L'article 7§1 stipule que l'exportation des armes est interdite si cela doit conduire à "une violation grave du Droit international des droits de l'Homme ou en faciliter la commission". Le même article insiste sur la nécessité pour les États concernés de procéder à une évaluation des risques "de manière objective et non-discriminatoire".

فنبهت إلى أن هذه التجارة قد تودي إلى مخالفة اتفاقيات جنيف الأربع، حتى وإن كان من الناحية الواقعية ليس هناك ما يمنع من استعمال الأسلحة المشتراة لاستعمالها في انتهاكات القانون الدولي الإنساني(٩).

حتى وإن كانت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ حددت المخالفات والتجاوزات في موادها ٥٠ و٥١ و١٣٠ و١٤٧، وأيضاً حددت في البرتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ في مواده ١١ و٨٥ ، إلا أن ذلك لم يمنع من استعمال الأسلحة في انتهاكات القانون الإنساني

المجتمع الدولي لم يستطع إيقاف تجارة الأسلحة، وخصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين هم أكبر مورد للأسلحة، إضافة إلى إيطاليا وألمانيا.

كما وقف القانون الدولي الإنساني عاجزاً عن الانتهاكات الجسيمة التي تحصل في الحروب للمدنيين وغير المدنيين نتيجة تجارة السلاح وعدم الامتثال إلى قواعد هذا القانون وللأسف .

هنا تجب الإشارة إلى أن الصليب الأحمر قد حاول جاهداً إعلام المجتمع الدولي بمشاكل تجارة الأسلحة وأضرارها على البشرية وعلى القانون الإنساني الدولي، وخلال عام ٢٠١٨ أوضح وفقاً لدراسة مستفيضة انتهاكات القانون الإنساني نتيجة لتجارة السلاح (١٠).

(٩) La prise en compte du Droit international humanitaire Tout comme la sécurité humaine et les droits de l'Homme، les principes du droit humanitaires 'inscrivent de façon explicite dans le TCA. La plupart des conflits menés dans le monde avec des matériels de guerre appartenant au champ d'application de ce Traité، il est désormais admis que la disponibilité généralisée et non réglementée des armes facilite largement les violations du DIH.
Parmi les violations graves de ce droit figurent les infractions majeures aux quatre Conventions de Genève de 1949. Chaque Convention contient des définitions de ce qui constitue une telle infraction (articles 50، 51، 130 et 147، respectivement). Les articles 11 et 85 du Protocole additionnel I de 1977 incluent en outre une gamme plus large d'actes devant être considérés comme des infractions sérieuses à ce Protocole. Par ailleurs، le Statut de Rome qui gouverne la Cour pénale internationale (CPI- ICC) inclut la définition d'autres violations graves، qualifiées de crimes de guerre، des lois et coutumes applicables en période de conflit armé، international ou non (article 8).

(١٠) Croix-Rouge (CICR)، n'a pas caché que le CICR était préoccupé par l'écart toujours croissant que l'on constate entre les paroles et les actes dans le commerce mondial des armes. Commerce des armes : le CICR préoccupé par un respect insuffisant des engagementshttps://www.icrc.org/fr/document/commerce-des-armes-le-cicr-preoccupe-par-un-respect-insuffisant-des-engagements.

وتجارة السلاح لا تعني فقط الفساد الذي نتج وينتج عن صفقات الشراء ، وإنما يمتد إلى استعمالات السلاح وإلى الأضرار التي تنتج عنه؛ ولذلك نصت الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني صراحة على مسؤولية المتحاربين والدول في ذلك، ومن هنا يمكننا الرجوع إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

إن اتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بالأسلحة التقليدية (المعروفة رسمياً باتفاقية عام ١٩٨٠ والمتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيَّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر) تتكوّن من خمسة أجزاء أو بروتوكولات، ومن هذه الأجزاء يتعلق جزآن فقط بالأعمال ذات الصلة بالألغام، والبروتوكول الثاني المعدّل يتناول الألغام الأرضية والشراك الخداعية ووسائل أخرى، في حين يتناول البروتوكول الخامس مشكلة مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

وبموجب البروتوكول الخامس، يتعيّن على الدول الأطراف والأطراف في نزاع مسلّح أن تقوم بأعمال لتطهير، أو إزالة أو تدمير، مخلفات الحرب القابلة للانفجار (المادة ٣)، وأن تُسجِّل المعلومات التي لها صلة باستخدام أو ترك الذخائر المنفجرة، والاحتفاظ بتلك المعلومات ونقلها (المادة ٤).

والدول الأطراف والأطراف مُلزَمة أيضاً بأن تتخذ كافة الاحتياطات الممكنة من أجل حماية المدنيين (المادة ٥) والبعثات والمنظمات الإنسانية (المادة ٦). والدول الأطراف التي هي في موقف يسمح لها بأن تقدّم التعاون والمساعدة من أجل وضع العلامات والتطهير والإزالة والتدمير ومساعدة الضحايا، ضمن أمور أخرى، يتعيّن عليها أن تفعل ذلك (المادتان ٧ و٨). والبروتوكول الخامس دخل حيّز النفاذ في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦ [١١].

تشمل اتفاقيات جنيف:

- اتفاقية جنيف (الأولى) لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩).
- اتفاقية جنيف (الثانية) لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)
- اتفاقية جنيف (الثالثة) المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)

(١١) http://www.un.org/ar/peace/mine/treaties.shtml.

- اتفاقية جنيف (الرابعة) المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)
- البروتوكول الإضافي (الأول) لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧)
- البروتوكول الإضافي (الثاني) لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧)

المشتريات العسكرية والقانون الجنائي الدولي

كشفت المجازر التي شهدتها الحرب الأهلية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة قصور القانون الدولي الإنساني في تناول الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، خاصة منها تلك المترتبة على الصراعات الداخلية التي يكون المدنيون في بعض الأحيان أول المستهدفين فيها.

وقد شكلت الأمم المتحدة محكمتين خاصتين برواندا ويوغسلافيا؛ وذلك لوضع آلية دائمة لملاحقة مجرمي الحرب، كما تم إنشاء محكمة الجنايات الدولية بموجب اتفاقية روما الموقعة عام ١٩٩٨، ونُصبت المحكمة رسمياً في يوليو ٢٠٠٢ للبت في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الاعتداء..[١٢].

المجازر والحروب الأهلية والعسكرية كلها ثمرة ونتيجة لتجارة الأسلحة، أو على الأقل أكثرها جاء نتيجة لهذه التجارة.

بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والتي جاءت نتيجة لتوافق الدول بتوقيع اتفاق روما أو ما يسمى بنظام روما الأساسي والذي نص في المادة (٥) منه على الجرائم التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة، وهي جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الاعتداء[١٣]، كل هذه الجرائم إذا ما نظرنا إليها بتمعن سوف نجد أن مرتكبيها هم من يرتبطون باستعمال وتجارة السلاح [١٤].

لا شك بأن تجارة السلاح لا تؤدي فقط إلى مواجهة بين الجيوش، وإنما أيضاً تكون

(١٢) Cassese- International Criminal Law، Third Edition ،Oxford University Press، 2008، P274.

(١٣) https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/add16852-aee9-4757-abe7-9cdc7cf02886/284265/romestatuteara.pdf

(١٤) MENY. Y. Les sommet de l Etat: essai sur l'élite du pouvoir en France. Edition Paris Seuil. 1977، pp. 25-78.

مسرحاً لوضع الألغام التي تؤدي في النهاية إلى قتل وبتر أعضاء المدنيين وخصوصاً الأطفال، ومن ثم فإن الاتفاقيات الدولية تحظر استعمال الألغام وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وترتب مسؤولية جنائية دولية على ذلك[١٥] ؛ ولذلك وبموجب الاتفاقية الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد فإن المسئولية الجنائية تمتد إلى تجارة الأسلحة، وتكون المسئولية الجنائية على كل من يقوم بها، بل أن ذلك هو موضوع الفساد في حد ذاته لما يعرض حياة البشر إلى الهلاك، والذي نحن هنا نسلط الضوء عليه .

إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) التي عُقدَت في عام ١٩٩٧ هي أكثر الاتفاقيات شهرة، حيث أسفرت هذه الاتفاقية التي تفرض حظراً كاملاً على الألغام المضادة للأفراد، عن مفاوضات قادها تحالف قوي وغير عادي اشتركت فيه الحكومات، مع الأمم المتحدة، ومنظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وما يزيد عن ١ ٤٠٠ منظمة غير حكومية من خلال شبكة معروفة باسم الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وقد استخدم هذا التحالف الذي لم يسبق له مثيل المناصرة لزيادة الوعي العام بأثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد على المدنيين ، ولحشد الدعم العالمي من أجل فرض حظر كامل عليها.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، مُنِحَت للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ولمنسّقها، جودي ويليامز، جائزة نوبل للسلام. ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد دخلت حيِّز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وفي ١ مارس ٢٠٠٧، كان عدد البلدان التي صدَّقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ١٥٣ بلداً، ويرى البروفسور بتاتي أنه حتى قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فإن الدول يجب عليها أن تتحمل المسؤولية [١٦].

وعندما يصبح أحد البلدان «دولة طرفاً» في الاتفاقية فإنه يكون قد وافق على ألاّ يقوم في أي وقت باستخدام أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو نقل ألغام أرضية مضادة للأفراد، أو مساعدة أي طرف آخر على القيام بهذه الأنشطة ، وعلى أن يدمِّر خلال فترة أربع سنوات جميع مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد ، وعلى أن يزيل خلال فترة ١٠ سنوات جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تم زرعها، وعلى أن يقدِّم المساعدة،

(١٥) L’interdiction ou la limitation d’emploi des mines. (Le protocole de Genève du 3 mai 1996) article dans Annuaire Français de Droit International Année 1996 42 pp. 187-205.

(١٦) Mario Bettati: L’interdiction ou la limitation d’emploi des mines. (Le protocole de Genève du 3 mai 1996) article dans Annuaire Français de Droit International Année 1996 42 pp. 187-205،op، cite.

في حدود إمكاناته، لأنشطة إزالة الألغام والتوعية بالألغام وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا في جميع أنحاء العالم. بموجب المادة ٧، يتعيّن على كل دولة طرف أن تبلِّغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتدابير الملائمة التي اتُّخذت للوفاء بما عليها من التزامات بموجب الاتفاقية .البروفسور بتاتي كان يطالب قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بمنع وحظر هذه الأسلحة وتحميل مسئولية بيعها على الدول المصنعة والموردين للأسلحة(١٧).

بنهاية عام ٢٠٠٨ انتبه المجتمع الدولي إلى أسلحة أخرى ترتبط بتجارة الأسلحة وعليها ما على الألغام من قيود، وتجب مراقبتها ألا وهي القنابل العنقودية والذخائر العنقودية التي تطلق جواً أو بالمدفعية، وعند ارتفاع محدد مسبقاً أو بعد وقت معين من إطلاقها، تفرغ عشرات أو حتى مئات من الذخائر الصغيرة المتفجرة، ويمكن أن تحوي بعض الأنماط أكثر من ٦٠٠ ذخيرة صغيرة، وقد صممت معظم الذخائر الصغيرة لتنفجر لدى الارتطام بالأرض أو بالبيوت أو السيارات إلخ، إلا أن الأحداث تبين أن نسبة كبيرة من هذه الأسلحة تخفق في الانفجار على النحو المقصود، مما يجعل لمخلفاتها آثاراً ضارة على الأطفال بصفة خاصة والمدنيين بصفة عامة.

إضافة إلى تحريم القنابل العنقودية تم أيضاً تحريم قنابل الفوسفور الأبيض، حيث إن الأمم المتحدة اتخذت قراراً في الجمعية العامة يقضي بتحريم استعمالات الفسفور الأبيض(١٨)، ولا يّعد سلاح الفوسفور الأبيض من الأسلحة الحديثة، فقد استخدم منذ مئات السنين، إلّا أنّ تغيّر أهداف الحرب بعد هزيمة الجيوش في أرض المعارك ولجوئها إلى ارتكاب المجازر الجماعية بحق المدنيين، سبّب هذا الاستعمال المتزايد لهذا السلاح،

(١٧) Mario Bettati: L'interdiction ou la limitation d'emploi des mines. (Le protocole de Genève du 3 mai 1996) article dans Annuaire Français de Droit International Année 1996 42 pp. 187-205، op. cite.

(١٨) http://www.un.org/documents/ga/res/51/ares51-49.htmK، White phosphorus (WP) is an incendiary and toxic chemical substance used as a filler in a number of different mutations that can be employed for a variety of military purposes The Protocol on Prohibitions or Restrictions on the use of Incendiary Weapons is a United Nations treaty that restricts the use of incendiary weapons. It is Protocol III to the 1980 Convention on Certain Conventional Weapons. Concluded in 1981، it entered into force on 2 December 1983.Fifty-first session Agenda item 75 - RESOLUTION ADOPTED BY THE GENERAL ASSEMBLY[on the report of the First Committee (A/51/566/Add.15)]51/49. Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effect.

نظرًا لما يتمتّع به من خصائص تميّزه عن باقي أنواع الأسلحة، ولبشاعة وخطورة هذا السلاح فقد حظر المجتمع الدولي استعمالاته باتفاقية ١٩٨٠ – ١٩٨١.

تجارة الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ [١٩] الهدف من هذه الاتفاقية هو الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل، وذلك خلال حظر استحداث وإنتاج واحتياز وتخزين الأسلحة الكيميائية والاحتفاظ بها أو نقلها أو استعمالها من جانب الدول الأطراف ، كما يجب على الدول الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحظر فيما يتعلق بالأشخاص (الطبيعيين أو الاعتباريين) في إطار ولايتها القضائية.

حيث حظرت المادة الأولى من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية استخدام السلاح الكيميائي تحت أي ظرف من الظروف، حتى لو استدعت الضرورة العسكرية ذلك، ولا يقتصر الحظر على استخدام السلاح، بل أيضًا على استحداثه وإنتاجه وتخزينه.

فما هو تعريف السلاح الكيميائي المحظور بموجب هذه الاتفاقية؟ وهل سلاح الفوسفور الأبيض يعتبر سلاحًا كيميائيًا؟ عرّفت المادة (٢ فقرة ١) من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية السلاح الكيميائي بأنّه :

المواد الكيميائية السامة وسلائفها، باستثناء المواد المعدّة منها لأغراض غير محظورة بموجب هذه الاتفاقية، ما دامت الأنواع والكميات متفقة مع هذه الأغراض.

ومنها الذخائر والنبائط المصممة خصيصًا لإحداث الوفاة أو غيرها من الأضرار عن طريق ما ينبعث نتيجة استخدام مثل هذه الذخائر والنبائط من الخواص السامة للمواد الكيميائية السامة المحددة في الفقرة الفرعية (أ). أي معدات مصمّمة خصيصًا لاستعمال يتعلق مباشرة باستخدام مثل هذه الذخائر والنبائط المحددة في الفقرة الفرعية (ب). أعطت المادة (٢ فقرة ٢) من الاتفاقية تعريفًا للمادة الكيميائية السامة بنصّها «أي مادة كيميائية يمكن من خلال مفعولها الكيميائي في العمليات الحيوية أن تحدث وفاة أو عجزًا مؤقتًا أو أضرارًا دائمة للإنسان أو الحيوان...». وبناءً على هذا التعريف، ليس ضروريًا أن تكون درجة السمية للمادة الكيميائية قاتلة، بل يكفي أن تؤدي إلى العجز المؤقت.

من هنا يتضح أن تجارة السلاح سواء أكانت مباشرة عبر عقود مشتريات عسكرية أو تجارة تمر عبر الأسواق السوداء للحصول على أسلحة أو مواد عسكرية أو

(١٩) https://www.opcw.org/ar/atfaqyt-hzr-alaslht-alkymayyt.

أسلحة دمار شامل والتي لا تخضع لأية رقابة دولية ، تشكل جرائم فساد وفقاً لقواعد القانون الجنائي الدولي، حيث ينص صراحة على معاقبة المسئولين الذين هم متورطون في هذه التجارة وفقاً للاتفاقية الأوروبية لمكافحة الفساد أو القوانين الداخلية للدول الأوروبية أو من خلال الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي أشرنا إليها أعلاه، وإضافة إلى ذلك اتفاقية روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية .

وفي هذا الصدد لا ننسى أن الكثير من الشركات المصنعة للأسلحة والمعدات التكنولوجية قد ارتكبت الكثير من المخالفات ببيعها معدات عسكرية وتكنولوجية لمراقبة مواطني الدول المشترية والتجسس عليهم، وأيضاً لاستعمال هذه الأسلحة في قمع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان .

التطبيقات القضائية في محاربة الفساد وتجارة السلاح

لقد تنامت قضايا الفساد في تجارة السلاح، ويرجع ذلك إلى الدعاوى التي انتشرت في البلاد الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا، وقد تابع القضاء البريطاني الدعاوى التي انتشرت ضد الشركة البريطانية لنظم التسليح ايروسبيس (BAES) حيث اتهمت هذه الشركة العملاقة بارتكابها مخالفات كبيرة وانتهاكات جسيمة، حيث دفعت رشاوى ضخمة وقامت بشراء ذمم لسياسيين في الكثير من الدول من أجل كسب صفقات بيع أسلحة ومعدات عسكرية، وفي هذا الصدد لا شك أن صفقات بيع الأسلحة محاطة بسياج قوي من الفساد، وهي تجارة أو بزنس أي عمل في غاية السرية ويمارس من خلف الأبواب المغلقة، ومن خلاله يدير المسؤولون العسكريون والمسؤولون السياسيون والحكوميون ومديرو شركات السلاح أعمالهم، سواء في البلدان البائعة أو المشترية ، بعيداً عن أعين الرأي العام، ويتخفون خلف حجج ودعاوى الأمن القومي والمصداقية التجارية.

وتشير الدراسات والبيانات المتاحة مؤخراً إلى أن أكثر من نصف صفقات السلاح والمعدات العسكرية مند عام ٢٠٠٠ تشوبها عمليات فساد ورشاوى باعتبارها التجارة الأكثر فساداً في العالم ، حيث تشكل العمولة أو الإكرامية وهو الاسم المقنع للرشوة أكثر الأشكال وأوسعها انتشاراً في التجارة الدولية، وحتى وقت قريب كانت العمولة معفاة من الضريبة في بريطانيا وفي الكثير من الدول الغربية، وهو ما أكدته لجنة الصناعة في مجلس العموم البريطاني أن دفع بقشيش للوكلاء يُعد أمراً معترفاً به في هذه التجارة،

وقد تتمثل الرشاوى في مجوهرات وسيارات فارهة ، وتقديم هدايا خاصة للجنرالات والمسؤولين والوزراء من خلال وكلاء وشركات وهمية أو مسجلة في بلدان ليس لها رقابة عليها .

وما يزيد من الأزمة هو ارتباط التجارة العسكرية أي تجارة السلاح بالأمن القومي للدول ؛ ولذا تعد أرضاً خصبة للفساد، نتيجة عدم وجود محاسبة ، وهو ما يحفز المشترين الحكوميين على شراء المزيد من الأسلحة بشكل يفوق الاحتياج الحقيقي لهذه الدول ، ويفوق أيضاً قدراتها الاقتصادية أو رصيدها المالي .

ومن أشهر وأكبر خمس فضائح فساد في المشتريات العسكرية أو تجارة السلاح ما يلي [٢٠]:

١ - قضية اليمامة:

تعتبر إحدى قضايا الفساد الكبرى التي تعرض لها تاريخ القضاء البريطاني[٢١] حيث تمت هذه القضية في سلسلة صفقات شراء ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ المملكة المتحدة البريطانية، وقد اشتهرت بسبب ضخامة المبلغ المتجاوز آنذاك ٥٢ مليار يورو تقريباً، وهو ما يقدر حسب تاريخ اليوم بعشرات أضعاف المبلغ، كما أن هذه القضية اشتهرت بضخامة الرشاوى والعمولات المدفوعة فيها إلى الجهة الرئيسية المتعاقدة مع شركة بي ايه اي البريطانية وبرتشابروسبيس، حيث امتدت الصفقات من شهر سبتمبر

(٢٠) Grégoire Fleurot Les cinq plus grands scandales de vente d'armes Les scandales de vente d'armes dans les démocraties occidentales se sont succédés depuis les années 1980، avec souvent les mêmes ingrédients: corruption de responsables étrangers، rétro commissions، couverture aux plus hauts niveaux de l'État، financement de partis politiques.
https://www.slate.fr/story/31271/cinq-scandales-vente-darmes - 26 March 2019

(٢١) Le scandale BAE Systems/Al-Yamamah.
Vendeur: le Royaume-Uni - Acheteur: l'Arabie saoudite- Objet: 96 avions de combat Pana via Tornado، 24 Tornados ADV، 50 BAE Hawk، 50 avions d'entraînement Pilâtes PC-9، des navires militaires، des missiles، de l'entretien et des infrastructures.- Date du contrat: 1985-2006 Montant total: 43 milliards de livres (51،2 milliards d'euros) https://www.slate.fr/story/31271/cinq-scandales-vente-darmes-26 March 2019.
See also- The Al Yamamah Arms Deals - Compendium of Arms Trade Corruption https://sites.tufts.edu/corruptarmsdeals/the-al-yamamah-arms-deals/ 26-03-2019
investigation by the UK government›s Serious Fraud Office (SFO) ....the U.S. Department of Justice(DOJ) launched an investigation into BAE، ... in relation to both the Al Yamamah case and the sale of Gripen fighters to the ..

١٩٨٥ وحتى آخر توريد للمعدات العسكرية إلى شهر أغسطس ٢٠٠٦ ، وحسب ما أعلنه مايك اتورنر المدير التنفيذي لشركة بي ايه اي فإن شركته ربحت من خلال هذه الصفقة ٤٣ بليون جنيه إسترليني، أي ٥٢ بليون يورو، و٤٠ بليون جنيه إسترليني آخر كأرباح، أي المجمل لما ربحته الشركة في حدود ٩٥ بليون أو مليار يورو، بالإضافة إلى توظيف أكثر من ٥٠٠٠ شخص في البلد المورد للأسلحة والمعدات العسكرية – وفي عام ٢٠١٠ أدينت شركة بي ايه اي في محاكم الولايات المتحدة الأمريكية[٢٢]، وبتدخل كل من القضاء البريطاني والحكومة البريطانية وحكومة الدولة المشترية تم إيقاف الإجراءات القضائية [٢٣].

٢ - قضية إيران كونترا أو إيران جيت[٢٤]:

من أشهر قضايا الفساد الدولي لمبيعات الأسلحة بالطرق السرية كانت قضية إيران جيث أو إيران كونترا في ثمانينات القرن العشرين وإبان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً وبعد تحقيقات مكثفة اكتشف أن هناك تورطاً للإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان.

تتلخص هذه القضية في أن الولايات المتحدة الأمريكية باعت أسلحة ومعدات

---

(٢٢) L'extraterritorialité comme outil géopolitique، prolongement des ... https://www.fondation-res-publica.org/L-extraterritorialite-comme-outil-geopolitique-...
- BAE Systems sera condamné en 2010، Siemens en 2008، puis ce seront Alstom ... à l'encontre de BAE Systems par le Département de la Justice، qui convaincra les ....Vous les attribuez à des décisions du Trésor américain.

(٢٣) Affaire BAE : la justice britannique conteste la décision de Tony Blair d ... https://www.lemonde.fr › Économie26-3-209.
Affaire BAE : la justice britannique conteste la décision de Tony Blair ... pas sans rappeler celui de ventes d'armes Al-Yamamah signé en 1986، ...

(٢٤) Affaire Iran-Contra.
Vendeur: les Etats-Unis.
Acheteur: l'Iran
Objet: 2.012 missiles antichar TOW، 18 missiles sol-air Hawk et des pièces détachées de missiles Hawk.
Date des contrats: d'août 1985 à mai 1986.
Montant total: Inconnu.
Nicaragua case .
Le scandale de l'Irangate، par Alain Gresh& Dominique Vidal (Le ... https://www.monde-diplomatique.fr/2015/03/GRESH/52710 Le scandale de l'Irangate، par Alain Gresh& Dominique Vidal.

عسكرية إلى إيران بواسطة إسرائيل، بالرغم من أن الإدارة الأمريكية تحظر بيع الأسلحة إلى إيران وتعتبرها من أشد أعداء أمريكا.

وكان هذا الاتفاق السري ينص على أن تزود أمريكا إيران - وهي في حالة حرب ضد العراق - بأسلحة متطورة لتقلب سير المعارك ضد العراق، وتزويدها أيضاً بقطع الغيار للطائرات فانتوم ، وحوالي ثلاثة آلاف صاروخ من طراز tow مضاد للدروع ، وصواريخ هوك HAWK أرض جو المضادة للطائرات.

الأمر المذهل هنا أن الأموال التي يتم الحصول عليها من إيران مقابل الأسلحة يتم توظيفها في تمويل حركات معارضة بأمريكا اللاتينية وخصوصاً في تمويل حركة معارضة تسمى الكونتراز التي تحارب للإطاحة بالحكومة اليسارية وحزب ساندينسيا الذي كان يحكم نيكاراغوا، هذا الحزب الذي يحظى بدعم من الاتحاد السوفيتي سابقاً وكوبا.

المدعي الأمريكي آنذاك ايدوين ميس اعترف في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦ بأن التحقيقات التي كشفتها مجلة الشراع اللبنانية يوم ٣ نوفمبر ١٩٨٦ صحيحة، وأن الإدارة الأمريكية متورطة في بيع أسلحة إلى إيران عن طريق إسرائيل، وأن أرباح الصفقات تم تحويلها لشراء أسلحة وتحويلها إلى الكونتراز في أمريكا اللاتينية.

وبعد مواجهة مع الرئيس الأمريكي ريغان وبضغط كبير من الرأي العام أعلن في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ عن تأسيس لجنة رئاسية للقيام بمراجعة خاصة لهذه الفضيحة والتي عرفت بلجنة تاور، وتم توجيه تسع تهم رسمية إلى ولفر نورت المسئول الرئيسي عن هذه الصفقات.

ما يهمنا هنا هو أنه ولأول مرة تتدخل محكمة العدل الدولية بلاهاي بناء على شكوى من دولة نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية في قضية تتعلق بأنشطة عسكرية معادية، وتمويل قوات عسكرية ضدها من قبل أمريكا، وتسليم أسلحة لعصابات مسلحة.

وقد حكمت المحكمة أي محكمة العدل الدولية ضد أمريكا لصالح نيكاراجوا في حكمها الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٨٦، وهذا الحكم يعتبر سابقة قضائية مهمة تدرس في كل كليات الحقوق بالعالم ضمن مادة القانون الدولي العام[٢٥].

(٢٥) https://www.icj-cij.org/en/case/70/judgmentsMilitary and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America) [PDF] Nicaragua - International Court of Justice.
https://www.icj-cij.org/.../case.../070-19860627-JUD-01-00-EN.pd...
27 juin 1986 - Military and Paramilitary Activities in und against Nicaragua ... In =

٣ - قضية البارجات العسكرية إلى تايوان [٢٦] :

في نهاية عام ١٩٨٠ ساد الخوف تايوان من غزو صيني محتمل، وبدأت النداءات تتعالى للبحث عن أسلحة بحرية متقدمة، وبالفعل وجدت غايتها لدى المصنعين الفرنسيين، حيث وقعت عدة عقود عام ١٩٨٩ لشراء بارجات عسكرية تلقب بلافييت ، ولكن الفرنسيين في نفس الوقت كانوا يحاولون عدم المساس بعلاقاتهم السياسية والدبلوماسية مع الصين، ولكن شركتها العامة أي شركة تمسون التي تحولت إلى شركة تاليس فيما بعد أقدمت على عقد اتفاقية لبيع بارجات عسكرية قيمتها تقريبا ١٢ مليار فرنك فرنسي في عام ١٩٨٩، ولكن الرئيس الفرنسي آنذاك فرنسوا ميتران رفض التصديق على الاتفاقية، إلا أن الشركة وجدت مخرجاً من خلال صديقه وزير الخارجية الفرنسي رونلد دوما، وذلك بتقديم ٦٠ مليون فرنك له كعمولة.

ولقد رفع الوسيط في هذه الصفقة السعر ليصبح في حدود ١٥ مليار فرنك فرنسي، وبالفعل استطاع وزير الخارجية الفرنسي الحصول على موافقة الرئيس الفرنسي، واستمرت تايوان في شراء الأسلحة الفرنسية وعقد صفقات الأسلحة المشبوهة حيث تجاوزت عمولات إحدى هذه الصفقات (٥) مليار فرنك فرنسي، منها عمولات للأحزاب الفرنسية والعسكريين من تايوان.

٤ - الخزنة السوداء لحزب التجمع المسيحي الألماني[٢٧]:

في عام ١٩٩٩ قام البرلمان الألماني بفتح تحقيق رسمي حول حزب التجمع المسيحي

= the case concerning military and paramilitary activities in and against. Nicaragua case | Public International law.
https://ruwanthikagunaratne.wordpress.com/tag/nicaragua-case/
Posts about Nicaragua case written by Dakshinie Ruwanthika Gunaratne. République de Nicaragua c. Les États-Unis d'Amérique La CIJ - est une affaire de droit international public tranchée par la Cour internationale de Justice. La CIJ a statué en faveur du Nicaragua et contre les États-Unis et a accordé des réparations au Nicaragua.

(٢٦) L'affaire des frégates de Taïwan
Vendeur: la France
Acheteur: Taïwan
Objet: 6 frégates Lafayette
Date du contrat: 1991
Montant total: 14،7 milliards de francs (2،4 milliards d'euros

(٢٧) Les caisses noires de la CDU–
Les caisses noires de la CDU - Paradis fiscaux et judiciaires
www.paradisfj.info/spip.php?rubrique314
Les caisses noires de
Les caisses noires de la CDU - Paradis fiscaux et judiciaires
www.paradisfj.info/spip.php?rubrique314
Les caisses noires de la CDU. Elf et l'axe Mitterrand - Kohl 17 juin 2017، par paradisfj.info. Elf et l'axe Mitterrand - Kohl Extrait de l'article : France : Affaire Elf، la CDU. Elf et l'axe Mitterrand - Kohl 17 juin 2017، par paradisfj.info. Elf et l'axe =

الألماني برئاسة المستشار الألماني آنذاك هلموت كول، حيث كان هناك اتهام موجه للحزب بتلقيه عمولات من خلال صفقات أسلحة تم بيعها إلى السعودية خلال الحرب الخليجية الأولى عن طريق سمسار ألماني كندي يدعى كارل هاينزشيربير، حيث حصل هذا الأخير على مبلغ له من الصفقة، وتم إيداعه في خزينة الحزب، ولقد تم التحايل من خلال اختيار اسم لشخص متوفى لاستعمالات داخلية وفساد بالحزب .

الاتهام أيضاً اتجه إلى بعض الشركات التي تبيع الأسلحة الألمانية وتحت أسماء شركات مسجلة في بنما وتتخذ سويسرا كغطاء للحصول على الأموال التي تتكون في كل مرة على ملايين من الدوتش ماركات والتي تملأ خزينة الحزب.

٥ - قضية أنجولا جيت[٢٨]:

في عام ١٩٩٠ نشبت معركة أو حرب أهلية بين الرئيس المنتخب جوزي إدوارد مع خصمه جونز سافمبي، حيث لجأ الرئيس جوزي إدوارد إلى فرنسا من أجل الحصول على الدعم العسكري والأسلحة المتطورة على غرار صفقة تايوان، وبالفعل حصل على عدة عقود عام ١٩٩٤ تتجاوز قيمتها مليار دولار، في عام ٢٠٠٠ تم تفتيش منزل رئيس شركة برينكوابير فالكون ، وهو فرنسي الجنسية ، واركاديج يداماك الذي يحمل أكثر من جنسية منها الفرنسية والإسرائيلية والروسية، حيث وجدت مستندات وأرقام حسابات من بينها اسم ابن الرئيس الفرنسي كرستوف ميتران وبعض الكتاب، حيث تم القبض على ابن ميتران وحبسه لتورطه في قضايا فساد لبيع أسلحة منها الألغام الممنوعة دولياً[٢٩].

= Mitterrand - Kohl Extrait de l'article : France : Affaire Elf.
Vendeur: l'Allemagne
Acheteur: l'Arabie saoudite
Objet: 36 chars d'assaut Fuchs
Date du contrat: 1991
Montant total: Inconnu

(٢٨) L'Angolagate
Vendeur: la société Brenco
Acheteur: l'Angola.
Objet: Chars، lance-grenades، lance-flammes، blindés، hélicoptères de combat، mines anti-personnelles، munitions.
Date du contrat: 1994.
Montant total: 790 millions de dollars (600 millions d'euros.

(٢٩) https://www.lepoint.fr/societe/angolagate-les-principales-etapes-de-l-affaire-19-01-2011-130233_23.php.
ANGOLAGATE - Les principales étapes de l›affaire- L›affaire qui a débuté en 1999 est examinée par la cour d'appel à2000.

الخاتمة :

لا شك بأن هذا البحث يخرج عن الطابع الأكاديمي المتعارف عليه من حيث الترتيب التقليدي من مباحث إلى مطالب، وإنما خصوصية هذا البحث تنطلق من أن الفساد والرشاوى التي ترتبط بمبيعات وشراء الأسلحة مغلقة الأبواب أمام الباحثين وخصوصاً الأكاديميين، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها سرية هذه الصفقات، وارتباطها بالأمن القومي للدول المشترية للأسلحة، إضافة إلى ذلك أن هذه الصفقات عادة ما تكون من خلال أحزاب سياسية وأفراد لديهم قوة سياسية داخل بلدانهم؛ مما يصعب معه البحث عن المسئولين أو متابعتهم أمام القضاء .

كما أن هذا الفساد يرتبط بالقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، حيث إن كل هذا له علاقة بالجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في نتائج مؤلمة للبشرية من خلال القتل والدمار، هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك تحطيم اقتصاديات الدول المستوردة وإعاقتها في التطور والتقدم، ومن هنا يمكننا تصنيفها وفقاً للقانون الجنائي الدولي على أنها جرائم ضد السلام وجرائم ضد الإنسانية، وحيث تشكل كلها عملاً يتضمن في الواقع التخطيط والتجهيز والإعداد لاقتراف أعمال عدوانية، أو البدء بمثل هذه المشتريات المرتبطة بالفساد الذي يعود بضرره على البشرية جمعاء. على سبيل المثال شراء أسلحة الغرض منها اقتراف أعمال مخالفة للقانون الدولي الإنساني، ومخالفة أيضاً للقانون الجنائي الدولي المتمثل في اتفاقية روما، وأحكام المحاكم الدولية والأعراف الدولية، وبذلك نحن هنا في هذا البحث نعتبر أن شراء الأسلحة وتجارة الأسلحة والفساد الذي هو جزء منها يعتبر خرقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية أو التعهدات الدولية التي تمنع المشاركة في خطة أو مؤامرة تهدف لاقتراف مثل هذه الأعمال الإجرامية .

ما نريد أن نصل إليه أيضاً في هذا البحث هو الوقوف على حقيقة الفساد الدولي الذي عرضناه من خلال هذا البحث والذي تمثل في تورط دول كبيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في تجارة الأسلحة وتوظيفها في الانقلابات العسكرية وارتكابها للعديد من الجرائم الدولية ، وأكبر دليل على ذلك إدانة أمريكا في قضية نيكاراجوا من قبل محكمة العدل الدولية، كما رأيناه في هذا البحث، وهذه التجارة تمثلت أيضاً في اشتراك السلاح مع المخدرات إلخ، كما أنها أدت إلى جرائم ضد الإنسانية تمثلت في القتل والإبادة والتعذيب والإبعاد والإرهاب والاعتقال غير الشرعي والاضطهاد لأسباب سياسية ودينية وعرقية سواء أكانت فردية أم جماعية، ولا ننسى في هذا السياق أن كل ذلك يشكل أيضاً جرائم حرب وانتهاكات لقوانين الحرب وما تعارف عليه المجتمع الدولي.

المراجع:

- Andrew Feinstein Le commerce de l'armement et la corruptionhttps://www.wri-irg.org/fr/story/2015/le-commerce-de-larmement-et-la-corruption.
- Alain Gresh& Dominique Vidal Le scandale de l'Irangate, https://www.monde-diplomatique.fr/03/2015/GRESH/52710 .
- Ahmed El Morabety - Traité sur le Commerce des Armes, droits de l'Homme et droit international humanitaire http://resmilitaris.net/ressources/70/10254/res_militaris_article_morabety_trait__sur_le_commerce_des_armes.pdf.
- Cassese- International Criminal Law, Third Edition ,Oxford University Press, 2008, P18 -2.
- Grégoire Fleurot Les cinq plus grands scandales de vente d'armes Les scandales de vente d'armes dans les démocraties occidentales se sont succédés depuis les années 1980, avec souvent les mêmes ingrédients: corruption de responsables étrangers, rétro commissions, couverture aux plus hauts niveaux de l'État, financement de partis politiques.https://www.slate.fr/story/31271/cinq-scandales-vente-darmes - 26 March 2019.
- Mario Bettati: L'interdiction ou la limitation d'emploi des mines. (Le protocole de Genève du 3 mai 1996) article dans Annuaire Français de Droit International Année 42 1996 pp. 205-187.
- MENY. Y. Les sommet de l Etat: essai sur l elite du pouvoir en France. Edition Paris Seuil. 1977, pp. 78-25.
- Wouters, Jan and Ryngaert, Cedric and Cloots, Ann Sofie, The Fight Against Corruption in International Law (July 2012). Leuven Centre for Global Governance Studies Working Paper No. 94. Available atSSRN: https://ssrn.com/abstract=2274775 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2274775.
- http://www.un.org/ar/peace/mine/treaties.shtml.
- http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/285963.stm.
- https://www.icrc.org/fr/document/commerce-des-armes-le-cicr-preoccupe-par-un-respect-insuffisant-des-engagements.

- https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/add-16852aee-4757-9abe-79cdc7cf284265/02886/romestatuteara.pdf.
- http://www.un.org/documents/ga/res/51/ares49-51.htm .
- https://www.opcw.org/ar/atfaqyt-hzr-alaslht-alkymayyt.
- https://www.slate.fr/story/31271/cinq-scandales-vente-darmes-.
- https://www.fondation-res-publica.org/L-extraterritorialite-comme-outil-geopolitique-...
- https://www.lemonde.fr › Économie .
- https://www.icj-cij.org/en/case/70/judgments.
- https://www.icj-cij.org/.../case.../-19860627-070JUD-00-01-EN.pd..
- https://ruwanthikagunaratne.wordpress.com/tag/nicaragua-case/.
- https://www.lepoint.fr/societe/angolagate-les-principales-etapes-de-l-affaire23_130233-2011-01-19-.php.
- https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016806d86ce.
- https://www.unodc.org/res/ji/import/international_standards/united_nations_convention_against_corruption/uncac_arabic.pdfConvention des Nations Unies contre la corruption - United Nations ...اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد https://www.unodc.org/.../international...convention...corruption/uncac_ french.pdf.

https://www.monde-diplomatique.fr/03/2015/GRESH/52710.

القضايا المهمة

- قضية اليمامة
- قضية إيران كونترا أو إيران جيت
- بارجات تايوان
- تمويل الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني
- أنجولا جيت
- نيكاراغوا جيت